مؤشر دبي أكبر الخاسرين

بورصة الإمارات: 22.3 مليار درهم خسائر المتداولين على وقع احتمالات الضربة العسكرية لسوريا

تكبدت أسواق المال الإماراتية خسائر قوية بلغت 22.33 مليار درهم، خفضت القيمة السوقية للأسهم إلى 557.69 مليار درهما، وسط حالة من التراجع الإقليمية والعالمية، نتيجة حالة القلق من احتمال توجيه ضربة عسكرية لسوريا أدت إلى قيام غالبية المستثمرين وخصوصاً الأفراد الصغار بالبيع لجني الأرباح بعد مكاسب قوية في الأونة الأخيرة أو قصد الخروج من السوق حاليا خشية خسارة أكبر. وشهدت جلسة الأمس عمليات بيع بالجملة لأغلب الأسهم اتسمت بالعشوائية، حيث تم تداول ما يقارب 1.35 مليار سهم بقيمة إجمالية بلغت 2.2 مليار درهم من خلال 14405 صفقات.

وكان مؤشر دبي أكبر الخاسرين إقليميا، حيث أغلق متراجعا 7 في المئة وخسارة 192 نقطة أوصلته إلى مستوى 2549.61 نقطة، في أكبر انخفاض في جلسة واحدة له منذ شهر نوفمبر من العام 2009، كما قلص مكاسبه خلال العام الحالي إلى 57.7 في المئة. أما مؤشر أبوظبي، فكانت خسارته أقل حدة، حيث أنهى الجلسة متراجعا 2.83 في المئة وخسائر 111 نقطة، أوصلت المؤشر إلى مستوى 3822.04 نقطة. ونتيجة لذلك انخفض مؤشر سوق الإمارات المالي الصادر عن هيئة الأوراق المالية والسلع 3.85 في المئة ليغلق على 3722.32 نقطة.

وعلق المحلل المالي صلاح الطيب، على أداء جلسة الأمس قائلا «كنا نتوقع انخفاضا بسبب عمليات جني أرباح، لكن الأخبار المتعلقة باحتمالية توجيه ضربة عسكرية على سوريا ضاعفت هذه العمليات بشكل أكبر مما كنا نتوقعه، خصوصا وأن المؤسسات الاستثمارية والأفراد على حد سواء قد جنوا أرباحا من الأسهم بأكثر مما كانوا مخططين له، حيث إن السوق ارتفعت سريعا في الفترة الأخيرة ومديرو صناديق كثيرون حققوا بالفعل أهدافهم للعام لذا أصبح جني الأرباح مغريا في ظل تنامي المخاطر السياسية؛ والتكهنات في دخول أسواق الخليج مرحلة تراجع مستمرة لا أساس له من الصحة.»

وأضاف «تصرف المستثمرون بشكل عام والمستثمرون الأفراد بشكل خاص، بالعاطفة أكثر من اعتمادهم على المنطق. فالاقتصاد المحلي لدولة الإمارات والخليج ككل يتمتع بالمتانة والصلابة، وهذا هو العامل الأول المؤثر على الاستثمارات بالأسهم المحلية، كما أن احتمال توجيه ضربة عسكرية لسوريا لا يوجد له انعكاس مباشر على دول المنطقة. وهذا ما يدل على ما تحدثنا عنه خلال الأسابيع الماضية، بأن دخول صغار المستثمرين قصد المضاربة بشكل غير منطقي سيكون له تأثيرات عكسية، وهذا ما حدث».

من جانبه قال ياسر مكي مدير الثروات بالريان للوساطة المالية «سياسيا المنطقة في فوضى والمخاوف من حرب في سوريا كبيرة، لكن حجم التراجع غير منطقي والناس تبالغ في رد الفعل لأن العوامل الأساسية المحلية قوية وحتى إذا نشبت حرب فلا أتوقع أن تؤثر تأثيرا كبيرا على دول الخليج».

وبالعودة إلى جلسة الأمس، فقد

سوق دبي.. أكبر الخاسرين 316

أسهمت عمليات البيع العشوائية إلى إغلاق عدد من الأسهم القيادية والمتوسطة بالحد الأدنى أو ما يسمى بـ«الليميت داون» أو بمستوى قريب من ذلك، حيث بلغ عدد الأسهم التي انخفضت بنسبة أكبر من 8 في المئة في سوق دبي 15 سهما، وفي أبوظبي 7 أسهم.

وفي مقدمة هذه الأسهم نجد سهم ارابتك القابضة الذي كان أكثر الأسهم نشاطا من حيث التداول، بعد أن احتل المركز الأول حسب القيم بتداول 251 مليون سهم بقيمة 621 مليون درهم، استحوذ بها على 35 في المئة من إجمالي قيم تداولات سوق دبي، وأسهم هذه التداولات البيعية في تراجع السهم بنسبة 8.43 في المئة إلى مستوى 2.39 درهم.

وفي أبوظبي، لم يختلف إنهاء سهم الدار العقارية جلسة الأمس كثيرا عن ارابتك، حيث تراجع بنسبة 9.6 في المئة إلى مستوى 2.54 درهم، خاسرا أكثر من 27 فلسا. ورغم وفرة الطلب بأسعار منخفضة وقلة العرض، إلا ان السهم احتل المركز الثاني في قائمة القيم بعد تداول 86 مليون سهم بقيمة إجمالية 228.6 مليون درهم، شكلت ما نسبته 51 في المئة من قيمة تداولات سوق العاصمة.

واحتل إعمار المركز الثالث من حيث النشاط، حيث تداول على 34 مليون سهم بقيمة 203 ملايين درهم، وتعرض السهم كغيرها لعمليات بيع موسعة أسهمت في تراجع السهم بشكل حاد كاسرا مستوى الدعم الأدنى عند 6 دراهم، وذلك عندما أغلق على 5.7 دراهم منخفضا 8.36 في المئة.

وكان من المتوقع أن تسجل الأسهم المتوسطة التي تقل أسعارها عن القيمة الاسمية أكبر الخسائر، خصوصا بعد النشاط الذي شهدته هذه الأسهم في الفترة الأخيرة، في إشارة إلى دخول قوي للمضاربين، حيث تراجع سهم ديار للتطوير بنسبة 10 في المئة 0.504 درهم بتداول 40.8 مليون درهم وزعت على 78.8 مليون سهم.

كما انخفض سهم الإتحاد العقارية بنسبة 9.87 في المئة إلى مستوى 0.557 درهم بتداول 79 مليون سهم بقيمة 138.7 مليون درهم، وبيت التمويل الخليجي الذي أغلق على مستوى 0.454 درهم بتراجع 9.56 في المئة بعد أن تداول ما يقرب 80 مليون سهم بقيمة 38 مليون درهم، ونفس الأمر لسهم الخليج للملاحة الذي خسر 9.4 في المئة من قيمته ليتراجع إلى مستوى 0.289 درهم بتداول 93.8 مليون سهم بقيمة قاربت 28 مليون درهم، وسهم تبريد الذي انخفض بالحد الأدنى 10 في المئة إلى 2.16 درهم بعد أن تداول 174.8 مليون درهم وزعت على 76 مليون سهم.

وبالمجمل، بلغ عدد الشركات التي تم تداول أسهمها خلال جلسة الأمس 64 من أصل 120 شركة مدرجة في الأسواق المالية، حققت أسعار أسهم 5 شركات فقط منها ارتفاعا في حين أغلقت باللون الأحمر أسعار 57 سهما، بينما لم يحدث أي تغير على أسعار أسهم باقي الشركات.

ومن بين هذه الأسهم، الإمارات دبي الوطني الذي تراجع 6 في المئة إلى 5.41 دراهم، ودبي الإسلامي منخفضا 8.67 في المئة إلى 3.37 دراهم، وسهم العربية للطيران الذي أغلق على مستوى 1.34 درهم متراجعا 6.94 في المئة.

ولم تسلم من المد الأحمر الحاد أسهم دبي للاستثمار الذي فقد 9 في المئة من قيمته ليصل إلى مستوى 1.8 درهم، وسهم السوق تراجع هو الآخر 9.95 في المئة إلى مستوى 1.9 درهم، كما انخفض سهم دريك أند سكل 9.76 في المئة إلى مستوى 1.11 درهم، كما تراجع كل من سهم «أرامكس» 3.47 في المئة مغلقا على 2.5 درهم، وسهم «الإمارات للاتصالات المتكاملة - دو» بنسبة 1.67 في المئة إلى 6.59 دراهم.

وفي أبوظبي، كان الحال مشابها إلى حد بعيد لكن بنسب أقل، حيث تراجع سهم «مصرف أبوظبي الإسلامي» 6.6 في المئة وأغلق على 4.67 دراهم، وسهم «بنك الخليج الأول» الذي تراجع 0.59 في المئة على سعر 16.95 درهما، ونفس الأمر لسهم «بنك أبوظبي الوطني» الذي انخفض 2.9 في المئة عند 13.25 درهما، وسهم «اتصالات» الذي انخفض 1.7 في المئة مغلقا عند 11.55 درهما.

موجات بيع عشوائية تسيطر على السوق

رغم قلة الإغلاقات الخضراء، واقتصارها على سهمين في دبي وثلاثة في أبوظبي، إلا أن سهم «أبوظبي الوطنية للتأمين» قد حقق أكبر نسبة ارتفاع سعرية بـ3.57 في المئة مغلقا على 5.8 دراهم، تلاه في القائمة الخضراء سهم «بنك دبي التجاري» الذي ارتفع 2.5 في المئة ساهمت في وصول السعر إلى مستوى 4.1 دراهم.

في ظل موجات البيع العشوائية التي شهدها سوق دبي بالأمس، توجه المستثمرون الأجانب وخصوصا العرب منهم نحو الشراء بكثافة، وهو إن دل على شيء فهو توقعهم بأن الانخفاض الذي شهدته الأسهم هو «حالة مؤقتة»، وستعود الأسواق إلى الصعود قريبا.

وبلغ إجمالي قيمة مشتريات الأجانب من الأسهم في سوق دبي المالي نحو 896.75 مليون درهم لتشكل 51 في المئة من إجمالي قيمة المشتريات، في حين بلغ إجمالي قيمة مبيعاتهم 621 مليون درهم وهو ما يشكل 35 في المئة من إجمالي قيمة المبيعات، ليبلغ بذلك صافي الاستثمار الأجنبي نحو 275.7 ملايين درهم كمحصلة شراء.

كما بلغت قيمة مشتريات الأجانب غير العرب، من الأسهم 179.7 مليون درهم في حين بلغت قيمة مبيعاتهم نحو 208.6 ملايين درهم، كما بلغت قيمة مشتريات المستثمرين العرب، غير الخليجيين حوالي 621.5 مليون درهم وقيمة مبيعاتهم نحو 312.4 مليون درهم. أما بالنسبة للمستثمرين الخليجيين فقد بلغت قيمة مشترياتهم 95.6 مليون درهم في حين بلغت قيمة مبيعاتهم نحو 100 مليون درهم.

نمو حركة الركاب بمطار دبي 6.1 في المئة خلال يوليو

«رويترز»: قالت سلطات مطار دبي إن حركة الركاب بالمطار الرئيسي في الإمارة زادت 6.1 في المئة على أساس سنوي في يوليو تموز رغم تباطؤ موسمي في حركة النقل الإقليمية.

وقالت مطارات دبي في بيان إن مطار دبي الدولي الذي يعد من أكثر مطارات العالم ازدحاما استقبل 5.31 ملايين مسافر في يوليو مقارنة مع 5.01 ملايين في الفترة المقابلة من 2012.

وزادت حركة نقل الركاب في الأشهر السبعة الأولى من العام 15.3 بالمئة إلى 37.97 مليون مسافر.

وسجلت كل المناطق نموا في يوليو عدا الشرق الأوسط والخليج حيث حدث تراجع نسبته 12.6 بالمئة وثمانية في المئة على الترتيب بفعل تزامن شهر رمضان مع فترة التباطؤ الصيفي المعتاد.

«أبوظبي الوطني» يُعين رئيساً للأعمال المصرفية لمنطقة الخليج

عين بنك أبوظبي الوطني، البنك الرائد في دولة الإمارات، نيلانجان راي رئيسا للأعمال المصرفية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في دول مجلس التعاون الخليجي في منصبه الجديد، يدير نيلانجان راي مجموعة واسعة من المنتجات والخدمات المصرفية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ورجال الأعمال من خلال مراكز الأعمال المصرفية وعدد من فروع البنك.

يملك نيلانجان راي خبرة تمتد لأكثر من 15 عاماً في مجال الأعمال المصرفية. وقبل انضمامه لبنك أبوظبي الوطني، عمل في بنك أبوظبي التجاري حيث شغل منصب رئيس إدارة الخدمات المصرفية للأعمال. وقبل ذلك، عمل في بنك «اي سي اي سي» في البحرين والهند وبنك « انش دي اف سي» و«اي دي بي اي» في الهند.

وقال عبد الله العتيبة، المدير العام للقطاع المصرفي للأفراد والأعمال لمنطقة الخليج في بنك أبوظبي الوطني: « يتمتع نيلانجان راي بسجل زاخر في المجال المصرفي حيث نجح في تحقيق نتائج مالية قوية وساهم في ابتكار العديد من المنتجات علاوة على وضع وتنفيذ استراتيجيات لتعزيز الأعمال المصرفية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة. ونحن على ثقة في قدرته على جعل بنك أبوظبي الوطني الخيار المفضل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ورجال الأعمال في دولة الامارات العربية المتحدة وبقية دول مجلس التعاون الخليجي.»

تلتزم الأعمال المصرفية ببنك أبوظبي الوطني بدعم المؤسسات والشركات الصغيرة والمتوسطة وبث روح المبادرة والأعمال، إذ توفر بوفر البنك خدمات متخصصة لرواد الأعمال وأصحاب المشاريع والشركات الصغيرة والمتوسطة بحيث تغطي الحسابات الجارية والودائع، والتسهيلات المالية، وبطاقات الائتمان للشركات، وخيارات القروض، والتسهيلات المصرفية الإلكترونية، وحلول إدارة النقد ومنتجات العملات الأجنبية التي تلبي احتياجات أعمالهم. وتركز الأعمال المصرفية ببنك أبوظبي الوطني على توفير مجموعة واسعة من الخدمات المصرفية لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتي من شأنها المساهمة في تنمية القطاع في دولة

إثر ضغوط بيعية شهدها في أغلب الجلسات

«بيان»: خسائر سوق الكويت خلال أغسطس تسببت في تآكل بعض مكاسبها السنوية

القطاع المالي شغل المركز الأول من حجم التداول حيث بلغ 1.98 مليار سهم

الأسبوع الأخير شهد موجة بيع أدت إلى انخفاض «السعري» دون 8000 نقطة

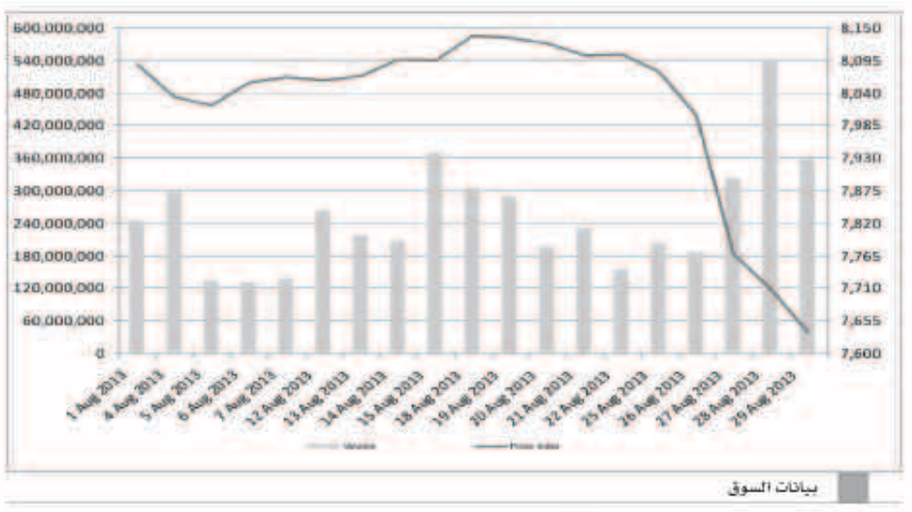

بيانات السوق

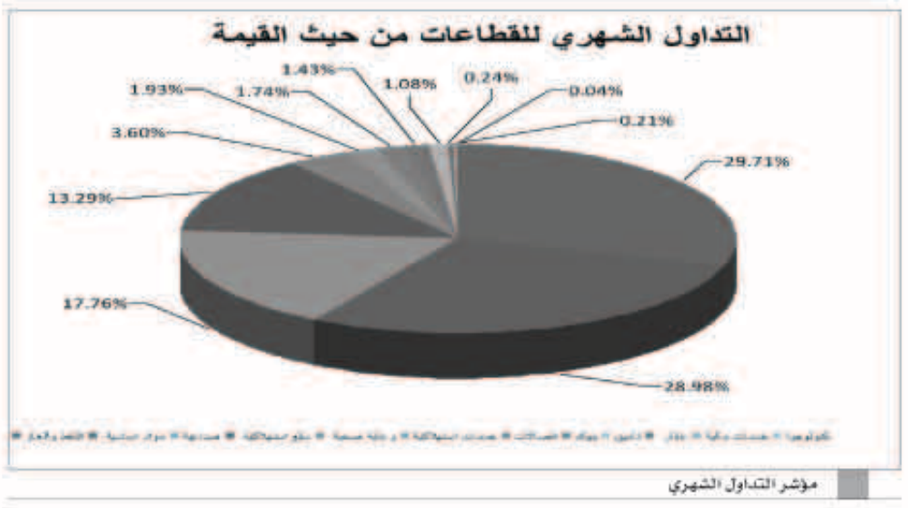

مؤشر التداول الشهري

قال التقرير الشهري لشركة بيان للاستثمار تكبدت مؤشرات سوق الكويت للأوراق المالية خسائر كبيرة في شهر أغسطس تسببت في تآكل بعض مكاسبها السنوية، وخاصة المؤشر السعري الذي كانت خسائره هي الأكبر بالمقارنة مع نظيريه الوزني وكويت 15، حيث جاء ذلك على إثر الضغوط البيعية التي شهدها السوق في أغلب فترات الشهر، لاسيما في الأسبوع الأخير منه، والذي شهد تعرض السوق لخسائر عنيفة بالتزامن مع التراجعات التي منيت بها معظم أسواق الأسهم العالمية والإقليمية على وقع الأنباء التي تواردت عن احتمال وقوع حرب على سوريا. فقد طالت عمليات البيع العديد من الأسهم التي تم تداولها خلال الشهر، سواء القيادية منها أو الصغيرة، وعليه تكبد مؤشر السوق السعري خسارة شهرية نسبتها 5.42 في المئة، فيما تراجع المؤشر الوزني في نهاية أغسطس بنسبة 2.26 في المئة، وأنهى مؤشر كويت 15 تداولات الشهر مسجلا انخفاضا نسبته 1.65 في المئة.

وأضاف التقرير هذا ولم تكن الأحداث الخارجية هي المؤثر الوحيد على السوق خلال الشهر الماضي، إذ شهد أغسطس بعض الأحداث الداخلية التي أثرت على أدائه وإن بشكل غير مباشر، أهمها تشكيل الحكومة الجديدة وانعقاد أولى جلسات مجلس الأمة الذي تم انتخابه في أواخر شهر يوليو، وسط آمال الكثير بأن يتعاون كل منهما على دفع عجلة التنمية المتوقفة في البلاد منذ فترة، بما يساهم في تحسين الوضع الاقتصادي المحلي الذي يعاني من الكثير من المشكلات.

وتابع من جهة أخرى، أصدرت مجلة «الإيكونوميست» عددها لشهر أغسطس متضمنا تحليلا اقتصاديا أشارت فيه إلى أن التوقعات الخاصة باستمرار الطلب على النفط تعتبر خاطئة، مؤكدة أن الطلب على هذه السلعة سيتضاءل حجمه مستقبلا، خاصة وأنه وصل إلى حد الذروة، مضيفة أنه بعد اكتشاف مصادر بديلة للطاقة ارتفع احتياطي الغاز في العالم من 50 إلى 200 عام، لاسيما أن هذا الغاز أصبح يتم استخدامه كوقود لوسائل النقل، ومن المتوقع أن يتم استخدامه أيضا في غير ذلك كالمصانع وأنظمة التدفئة، مما سيعمل على تخفيض استهلاك النفط ببضع ملايين برميل يوميا بحلول عام 2020. وأضافت المجلة أن من العوامل الأخرى التي ستؤثر على انخفاض الطلب على النفط مستقبلا، التغير والتطور المستمر في تكنولوجيا وتصاميم محركات وسائل النقل، والتي أصبحت تهدد الاستمرار في الاعتماد على النفط، خاصة وأن الكثير من الدول باتت تتبنى سياسات تعتمد على معايير صارمة لخفض استخدامات الوقود. وتساءلت المجلة عن مصير الدول النفطية، لاسيما دول مجلس التعاون الخليجي، بعد أن يصبح النفط «وقود الأمس»، بحسب تعبير المجلة، خاصة وأن النفط يعتبر عصب الحياة في تلك الدول، وكيف ستحافظ على مستوى الإنفاق الحكومي، لاسيما وأن اقتصادها يفتقد إلى قاعدة إنتاجية حقيقية وتنمية بشرية مستدامة، فبينما يتغير العالم بشكل سريع بسبب الثورة المعرفية والتكنولوجية والبحث عن مصادر جديدة للطاقة، تتخلف دول الخليج وتتجاهل دعوات الإصلاحات البنيوية في هياكلها السياسية والتنموية والاجتماعية. وقالت المجلة أن لعنة النفط في الدول الخليجية تحمل بذور فنائها في أحشائها ما لم تقم بإصلاحات جذرية تمكنها من مواجهة التحديات والمخاطر التي تقترب منها أكثر فأكثر.

وعلى صعيد أداء السوق خلال شهر أغسطس، فقد سجلت مؤشراته الثلاثة تراجعات واضحة على إثر الضغوط البيعية التي شهدها السوق في أغلب الجلسات، والتي تركزت على العديد من الأسهم ولاسيما الأسهم الصغيرة، خاصة في الأسبوع الأخير من الشهر والذي شهد موجة بيع عنيفة أدت إلى انخفاض المؤشر السعري دون مستوى 8.000 نقطة، مسجلا في إحدى الجلسات أكبر تراجع يومي منذ عام 2009.

وقد تراقق التراجع الذي سجلته مؤشرات السوق الثلاثة في شهر أغسطس مع استمرار مستويات التداول بالانخفاض الملحوظ، وخاصة قيمة التداول، والتي سجلت في جلسة يوم 6 أغسطس أدنى مستوياتها منذ بداية العام، حيث بلغت حينها 14.54 مليون دينار كويتي. ويأتي ذلك في ظل استمرار حضور بعض العوامل السلبية، أبرزها عدم وجود محفزات حقيقية تدعم الاتجاه الشرائي في السوق، إضافة إلى ضعف الأداء التشغيلي للشركات المدرجة نتيجة الأوضاع السلبية التي يعيشها الاقتصاد المحلي.

وكان تأخر العديد من الشركات المدرجة في الإعلان عن نتائجها لفترة النصف الأول من العام الحالي أحد عوامل الضغط التي أثرت على نشاط السوق خاصة في النصف الأول من الشهر، نتيجة لتخوف المتداولين من تعرض بعض الشركات إلى الإيقاف بسبب تجاوزها للمهلة القانونية الممنوحة للإعلان عن تلك النتائج، وقد أدى ذلك إلى سيادة الحذر والترقب، مما أثر بشكل واضح على نشاط التداول في السوق.

ومع نهاية الشهر الماضي أقفل المؤشر السعري مع نهاية أغسطس عند مستوى 7,632.57 نقطة، مسجلا تراجعا نسبته 5.42 في المئة عن مستوى إغلاقه في يوليو، فيما سجل المؤشر الوزني انخفاضا نسبته 2.26 في المئة بعد أن أغلق عند مستوى 451.37 نقطة، في حين أقفل مؤشر كويت 15 عند مستوى 1.049.64 نقطة، مسجلا خسارة بنسبة بلغت 1.65 في المئة. وقد شهد السوق هذا الأداء في ظل تراجع مؤشرات التداول بالمقارنة مع تعاملات شهر يوليو، حيث نقص متوسط قيمة التداول بنسبة بلغت 19.22 في المئة ليصل إلى 24.71 مليون د.ك.، في حين سجل متوسط كمية التداول انخفاضا نسبته 22.24 في المئة، ليبلغ 250.66 مليون سهم. وعلى صعيد الأداء السنوي لمؤشرات السوق، فمع نهاية الشهر الماضي تراجعت نسبة مكاسب المؤشر السعري عن مستوى إغلاقه في نهاية العام الماضي إلى 28.62 في المئة، بينما بلغت نسبة مكاسب المؤشر الوزني منذ بداية العام الجاري 8.07 في المئة. في حين وصلت نسبة نمو مؤشر كويت 15 إلى 4.02 في المئة، مقارنة مع مستوى إغلاقه في نهاية العام 2012.

سجلت جميع قطاعات سوق الكويت للأوراق المالية تراجعا في مؤشراتها بنهاية الشهر الماضي، باستثناء قطاع السلع الاستهلاكية، والذي ارتفع مؤشره بنسبة طفيفة بلغت 0.21 في المئة ليغلق عند مستوى 1.231.93 نقطة. هذا وجاء قطاع الخدمات المالية في مقدمة القطاعات التي سجلت تراجعا، حيث أقفل مؤشره عند 1.074.14 نقطة مسجلا انخفاضا نسبته 7.80 في المئة، تبعه قطاع العقار في المركز الثاني مع تراجع مؤشره بنسبة 7.64 في المئة بعد أن أغلق عند 1.413.88 نقطة، في حين شغل قطاع النفط والغاز المرتبة الثالثة، حيث أغلق مؤشره منخفضا بنسبة 6.76 في المئة عند مستوى 1,178.42 نقطة. أما أقل القطاعات تراجعا، فكان قطاع المواد الأساسية، والذي أغلق مؤشره عند 1,140.60 نقطة مسجلا خسارة نسبتها 1.09 في المئة.

شغل قطاع الخدمات المالية المركز الأول لجهة حجم التداول خلال الشهر الماضي، إذ بلغ عدد الأسهم المتداولة للقطاع 1.98 مليار سهم شكلت 41.49 في المئة من إجمالي تداولات السوق، فيما شغل قطاع العقار المرتبة الثانية، حيث بلغت نسبة حجم تداولاته 33.05 في المئة من إجمالي السوق، إذ تم تداول 1.57 مليار سهم للقطاع، المرتبة الثالثة كانت من نصيب قطاع الصناعية، حيث بلغت حجم تداولاته 614.07 مليون سهم أي 12.89 في المئة من إجمالي تداولات السوق.

أما لجهة قيمة التداول، فقد شغل قطاع الخدمات المالية المرتبة الأولى، إذ بلغت نسبة قيمة تداولاته إلى السوق 29.71 في المئة بقيمة إجمالية بلغت 139.47 مليون د.ك.، وجاء قطاع العقار في المرتبة الثانية، حيث بلغت نسبة قيمة تداولاته إلى السوق 28.98 في المئة وبقيمة إجمالية بلغت 136.02 مليون د.ك. أما قطاع البنوك، فقد حل ثالثا بعد أن بلغت قيمة تداولاته 83.36 مليون د.ك. أي ما نسبته 17.76 في المئة من إجمالي قيمة تداولات السوق.

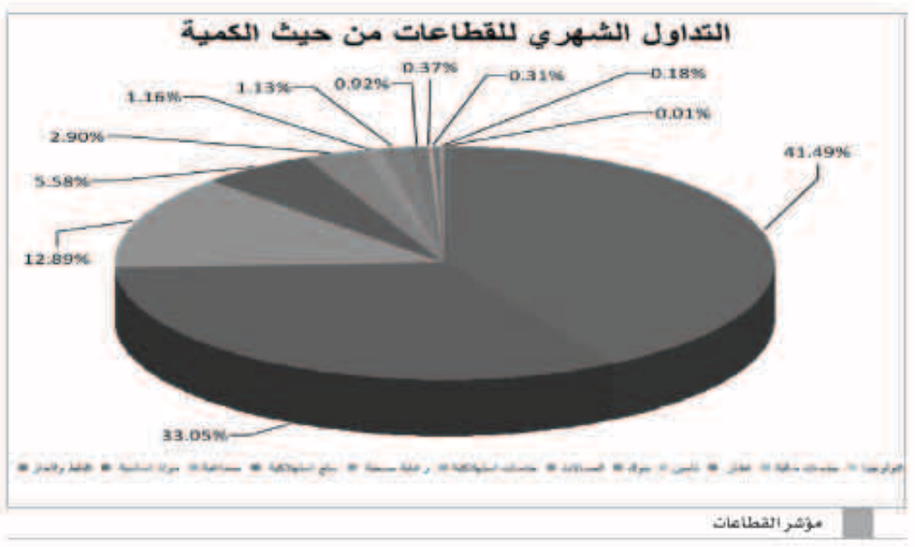

مؤشر القطاعات